

دراسة تحليلية لأثر البورصة الرقمية على مستويات الشمول المالي: حالة بورصة الجزائر.

An Analytical Study of the Impact of the Digital Stock Exchange on Financial Inclusion Levels :
The Case of the Algiers Stock Exchangeبديار أمينة *¹¹ جامعة أحمد زيانة غليزان (الجزائر)، amina.beddiar@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2026/01/24

تاريخ القبول: 2025/12/30

تاريخ الإرسال: 2025/11/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول نحو البورصة الرقمية على مستويات الشمول المالي، مع التركيز على حالة بورصة الجزائر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات المتاحة حول التداول الرقمي والمشاركة المالية للفئات المختلفة، وذلك بغرض تحليل العلاقة بين التوسع الرقمي في البورصة وتحسين إمكانية الوصول للخدمات المالية. أظهرت النتائج أن التحول نحو البورصة الرقمية ساهم في زيادة مستويات الشمول المالي بشكل ملحوظ، خاصة من حيث توسيع قاعدة المستثمرين وتحسين الوصول إلى المعلومات المالية، مما يعكس أهمية رقمنة البورصة كأداة لتعزيز الشمول المالي في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: البورصة الرقمية ، التحول الرقمي ، التداول الرقمي ، الشمول المالي، بورصة الجزائر.

تصنيف JEL: G23 ، G18 ، O33 ، G10.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the transition to a digital stock exchange on financial inclusion levels, with a focus on the case of the Algerian Stock Exchange. The study relied on a descriptive-analytical approach, collecting available data on digital trading and financial participation across different groups to examine the relationship between the digital expansion of the stock exchange and improved access to financial services. The results showed that the shift toward a digital stock exchange significantly contributed to increasing financial inclusion, particularly by expanding the investor base and improving access to financial information, highlighting the importance of digitizing the stock exchange as a tool to enhance financial inclusion in the Algerian economy.

Keywords: Digital Stock Exchange; Digital Transformation; Digital Trading; Financial Inclusion; Algerian Stock Exchange.

Jel Classification Codes : G23, O33, G18, G10.

توطئة (مقدمة):

يُعد التحول الرقمي وسيلة أساسية لتعزيز الشمول المالي، خصوصاً في الدول النامية التي تواجه تحديات في أنظمتها المالية. يتم ذلك عبر تحسين الوصول إلى الخدمات المالية بصفة أكثر شفافية وكفاءة وبتكلفة معقولة. كما أن تبني استراتيجيات رقمية شرط لازم لتحقيق الشمول المالي، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. ولهذا، سارعت الدول إلى تبني التحول الرقمي في القطاع المالي، ومن بينها الجزائر، من خلال الاعتماد على استراتيجيات لتطوير البنى التحتية وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية، لا سيما في سوق البورصة. تواجه البورصة الجزائرية تحديات هيكلية تتمثل في قلة الشركات المدرجة، ومحدودية السيولة، وإجراءات الإدراج التقليدية، مما يعيق قدرة السوق على استقطاب المستثمرين الأفراد والمساهمة في توسيع الاستثمارات المالية .

وفي السنوات الأخيرة، بذلت الجزائر جهودًا مكثفة لرقمنة القطاع المالي، وشمل ذلك تطوير البنية التحتية للبورصة واعتماد حلول تداول رقمية متقدمة. ومع ذلك، يظل مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل من التوقعات، حيث لا يزال عدد كبير من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعانون من محدودية الوصول إلى الخدمات المالية.

ما مدى تأثير التحول نحو البورصة الرقمية على مستويات الشمول المالي في الجزائر؟

- ما مستوى التحول الرقمي الذي بلغته بورصة الجزائر؟
- فيما تكمن أهم التحديات التي تعيق التحول الرقمي للبورصة؟
- هل هناك تأثير إيجابي لرقمنة البورصة على مستويات الشمول المالي في الجزائر؟
- كيف يمكن تعزيز دور البورصة الرقمية في دعم الشمول المالي في الجزائر؟

الفرضيات:

- يمكن اعتبار أنّ التحول الرقمي في بورصة الجزائر محدود ويحتاج إلى تعزيز للبنية التكنولوجية وتحديث الإطار التنظيمي.
- يمكن للتحديات التنظيمية والتقنية أن تحد من قدرة البورصة الرقمية على تحقيق الشمول المالي.
- توجد علاقة سببية محتملة بين رقمنة البورصة وتحسن مؤشرات الشمول المالي.
- يمكن أن يؤدي تطوير البنية التكنولوجية والتشريعية للبورصة الرقمية، وتعزيز الوعي المالي إلى دعم مستويات الشمول المالي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول نحو البورصة الرقمية على مستويات الشمول المالي في الجزائر، وذلك بتحديد مستوى التحول الرقمي الذي بلغته بورصة الجزائر، مع تحليل واقع الشمول المالي ومؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية، ودراسة العلاقة بين تطور البورصة الرقمية ومستوى الشمول المالي. كما تهدف إلى الكشف عن العوامل التقنية والتنظيمية والاقتصادية التي تعيق رقمنة البورصة وتأثيرها على توسيع قاعدة المتعاملين الماليين. مع تقييم دور الوعي المالي والمعرفة الرقمية في تعزيز استفادة الأفراد من الخدمات المالية الرقمية، وأخيرًا اقتراح استراتيجيات عملية وتوصيات لتعزيز دور البورصة الرقمية في دعم الشمول المالي في الجزائر.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تقديم صورة دقيقة عن مستوى التحول الرقمي الذي حققته بورصة الجزائر، وتحليل أثر هذا التحول على مؤشرات الشمول المالي. يشتمل المنهج على استخدام البيانات الثانوية المستمدة من تقارير بورصة الجزائر وبنك الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول الرقمنة والشمول المالي. ويعتمد البحث على الوصف الكمي لتحديد العلاقة بين التحول الرقمي ومستوى الشمول المالي، إلى جانب التحليل الكمي عبر المؤشرات الرقمية، مما يتيح استخلاص توصيات عملية لتعزيز دور الرقمنة في توسيع قاعدة الشمول المالي.

1. الإطار النظري للرقمنة والشمول المالي

1.1. رقمنة البورصة والتداول الرقمي

1.1.1. تعريف رقمنة البورصة

يقصد برقمنة البورصة أداء العمليات في الأسواق الأولية والثانوية بشكل رقمي آني، وتحويل الأوراق المالية إلى أوراق رقمية، باستخدام تقنيات السجلات الموزعة (سلاسل الكتل/ البلوكشين) التي تعتمد على منهجية التشفير والترميز. ويتم تصميم واستخدام هذه التقنيات للربط بين مدفوعات العمليات القائمة على الحسابات وتلك القائمة على تقنية الترميز. وتستخدم الأسواق المالية حاليًا تقنيات السجلات الموزعة، ويشمل استخدامها رقمنة الأصول المالية ورقمنة العمليات (نوران يوسف، 2021، صفحة 18):

- **رقمنة الأصول:** تعني تحويل الأصول المالية والعقارية وغيرها من الأصول التي تستخدم في إصدار الأدوات المالية المهيكلية، مثل الصكوك وسندات المشروعات وأدوات التمويل المستدام المهيكلية، إلى أصول رقمية باستخدام تقنيات التشفير والترميز على شبكات السجلات الموزعة، منذ إصدار تلك الأصول أو تحويل أصول حقيقية كائنة إلى أصول رقمية باستخدام التقنيات (نوران يوسف، 2021، صفحة 18).

2.1.1. مفهوم التداول الرقمي للأوراق المالية

على خلاف التداول التقليدي في الأسواق المالية المتعارف عليها يتضمن التداول عبر الانترنت شراء وبيع الأسهم والأوراق المالية أو السلع أو العملات المشفرة أو أزواج العملات من خلال منصة تداول أو تطبيق الهاتف باستخدام النت. او الهدف منه تحقيق أكبر عوائد مالية استثمارية. وفي أغلب الأحيان تستخدم المنتجات المشتقة للمضاربة على تحركات أسعار الأصول الأساسية - دون امتلاك الأصل نفسه، ومن أهم مزايا وعيوبه يمكن اجمالها في الجدول التالي:

الجدول (01): مزايا وعيوب التداول الرقمي.

مزايا التداول الرقمي	عيوب التداول الرقمي
القضاء على الوسطاء التقليديين: الشراء والبيع مباشرة دون الحاجة للتحدث إلى أي وسيط يجذب المتداولين الذين لا يملكون الموارد المالية لتغطية تكاليف الوسطاء كما في التداول التقليدي.	تداول مفروط: يدفع المتداولون مبالغ كبيرة في فترة وجيزة بسبب سهولة تعلم التداول الرقمي، وهذا الإفراط في الإنفاق قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات متسعة وخاطئة.
سرعة خدمة التداول عبر الإنترنت: يمكن سحب أو إيداع أي مبلغ للقيام بمعاملة ما بسرعة فائقة، كما يمكن إيداع ارباح البيع في الحساب المصرفي من أي مكان متصل بالإنترنت وفي أي وقت.	التداول غير المكتمل: يظن البعض أن العملية التي قام بإجرائها من خلال منصات التداول لم تكتمل فيعيد تأكيد العملية مره أخرى منقفا بذلك أضعاف التكلفة الفعلية.
الاطلاع على التداول باستمرار: توفر منصات التداول الإلكترونية أدوات تتيح مراقبة سوق الاستثمارات بشكل فوري، مما يسمح برصد التغيرات وتحديث الخطط الاستثمارية بناءً عليها. كما تُمكن المتداول من رؤية الأرباح أو الخسائر في الوقت الفعلي عند تسجيل الدخول عبر هاتفه أو جهاز الكمبيوتر الخاص به.	الاعتماد الكامل على شبكة الإنترنت: نظرًا لأن العمل الاستثماري يعتمد بشكل أساسي على الاتصال بالإنترنت، فإن انقطاعه أو ضعف جودته أو بطئه يؤثر سلبيًا على أداء المتداولين، مما يبطئ سير العمل وقد يتسبب في حدوث خسائر.
تقليل التكلفة: مثلما يساعد التداول الإلكتروني والاستثمار عبر الإنترنت على تقليل تكاليف العمل ورسوم الوساطة. يمكن شراء صناديق تداول الصرف بأسعار أقل من التي تقدمها شركات الوساطة.	سهولة الاستثمار: سهولة التداول الرقمي تؤدي أحيانًا إلى خطر اتخاذ خيارات استثمارية رديئة أو الإفراط في الاستثمار.
خدمات الدعم الفني: يضم فريق الدعم الفني لمنصات التداول الإلكتروني خبراء ومتخصصين يقدمون المساعدة للمتداولين وحل أي مشكلة تقنية أو متعلقة بنظام التداول الإلكتروني في سوقهم في أي وقت. يمكن التواصل معهم بسهولة لأخذ الاستشارات واتخاذ القرارات الاستثمارية.	التعرض المفرط: يحدث هذا عندما يرتكب المتداول خطأً تقنيًا باستثمار مبلغ كبير من رأس المال في صفقة أو سوق واحد باستخدام الرافعة المالية. على الرغم من ذلك، إذا أديرت الرافعة المالية بحكمة، يمكن أن تكون مفيدة للمتداول.

المصدر: (زيميت صوفيا، 2024، الصفحات 78-79).

3.1.1. خطوات التداول الرقمي في البورصة

يتم التداول الرقمي في البورصة عبر الخطوات التالية (معلومات مقتبسة من موقع التداول الإلكتروني، 2025):

أ. اختيار وسيط عبر الإنترنت: يمكن البدء بعملية التداول عبر الأنترنت باختيار الوسطاء المناسبين فبعضهم أفضل للمستثمرين والآخر أفضل للمتداولين اليوميين وبعضهم أنسب للمتداولين المتأرجحين. الشركة الوسيطة المختارة التي ستقوم بتنفيذ صفقات التداول وتخزين أموال المتداول في حساب مستقل. والتي تكون وسيط مرخص ومنظم وآمن، تكلفتها منخفضة، تعاملاتها موثوقة في أي وقت مع حد أدنى لحالات انقطاع النظام، توفير أهم أدوات للبحث لتفادي تشويش خيارات التداول. أما عن متطلبات التداول اليومي عبر الأنترنت نجد عدم تأخر الوسيط تنفيذ الأوامر على الفور دون أي تدخل أو لقدرة على الرسم البياني بشكل مباشر، وكذا تعديل وإلغاء الأوامر بسرعة.

ب. فتح حساب تداول أون لاين وقمويله: عند فتح حساب تداول مباشر لدى وسيط عبر الإنترنت، يجيب المتداول على أسئلة حول استثماره وتاريخه المالي ومعلوماته الشخصية، لتحديد مدى ملاءمته لحساب التداول الذي يطلبه. وفتح حساب تداول تجريبي خالي من المخاطر يحاكي بيئة السوق الحقيقية الموجودة في منصات التداول أفضل الطرق لمعرفة المزيد عن حقيقة التداول الالكتروني.

ج. إجراء تداول أون لاين: يمكن بدء التداول الالكتروني عبر الأنترنت بمجرد فتح الحساب وقمويله. باختيار وضع أمر سوق أو أمر الحد. يتم تنفيذ أمر الدخول بسعر السوق الحالي للأصل المالي. أوامر الحد يتم تنفيذه بسعر يحدده المتداول ويكون أعلى من السعر الحالي لتحقيق الربح. تقدم بعض شركات الوساطة المالية خيارات إضافية، غالباً ما تستخدم هذه الخيارات لمنع الخسائر الكبيرة عند انخفاض سعر الأصل المالي. وتشمل هذه الخيارات (معلومات مقتبسة من موقع التداول الالكتروني، 2025):

- أمر الوقف - **Stop Order** : هو شكل من أشكال أوامر السوق، يتم تنفيذه بعد انخفاض السعر خلال النقطة التي تحددها. يتم تنفيذ الأمر بسعر السوق وليس عند نقطة التوقف الذي اخترتها.

- أمر الوقف المحدد - **Stop Limit Order** : يشبه هذا النوع أمر الوقف، لكنه ينفذ السعر الذي تحدده بدلاً من سعر السوق. في الأسواق سريعة الحركة، قد لا يتمكن الوسيط من تنفيذ طلبك بالسعر الذي حددته، مما يعني أن قيمة الأصل الذي تقون في تداوله قد يستمر في الانخفاض.

- أمر الوقف المتحرك - **Trailing Stop Order** : مثل أمر الوقف، يتم تنفيذ أمر الوقف المتحرك عندما ينخفض السعر عبر نقطة تحددها. يكمن الفرق في هذا النوع من الأوامر، في أن سعر البيع سوف يكون متحركاً بدلاً من أن يكون ثابتاً. تقوم بتعيين سعر الوقف بعدد من النقاط أو كنسبة مئوية، ويتم تنفيذ البيع عندما ينخفض السعر بهذا المبلغ. إذا ارتفع السعر، فإن المعلمة تتحرك صعوداً معها. ويجب على المتداول تحديد ما إذا كان طلبه سيظل نشطاً حتى نهاية اليوم، أو يختار له تاريخ محدد أو حتى يلغيه.

2.1. مفهوم الشمول المالي الرقمي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة Leyshon & Thrift عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولوا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية (فلاق صليحة، 2021، صفحة 280)، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (نحلة أبو العز، 2021، صفحة 347).

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح، إضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة (نحلة أبو العز، 2021، صفحة 280).

تعددت مفاهيم وتعريفات الشمول المالي خاصة مع تعدد الدراسات حوله في الآونة الأخيرة حيث أنه: وفقا للبنك الدولي الشمول المالي هو: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من كافة فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار أدوات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية، وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم" (آيت مخطار عمر، 2021، صفحة 294).

الشمول المالي يعني: "توفير تمويل ميسور التكلفة في شكل خدمات مثل الوصول إلى تسهيلات المدفوعات والتحويلات والمدخرات والقروض وخدمات التأمين من قبل الأنظمة المالية الرسمية لأولئك الذين يميلون إلى الاستبعاد". (نجيب الله حاكمي، 2021، صفحة 338).

والشمول المالي الرقمي: هو عملية لشمول واستقطاب الفئات المستبعدة من عملية الشمول المالي التقليدي والذي كان سببه ارتفاع التكاليف وصعوبة الوصول لهذه الخدمات إلى هذه الفئات والعمل على اتخاذ صنع القرارات المناسبة من استثمار وتمويل وإقراض وقد قامت المؤسسات المالية الرسمية مثل صندوق النقد الدولي بجمع وتوحيد مؤشرات العمل على تكوين هوية رقمية مالية لنظام البلد المعني، إذ لاقي مصطلح الشمول اهتماما واسعا من قبل القائمين على النظم المالية و المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات المالية الدولية ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتكرر هذا المصطلح في نشراتها الرسمية وبعض تقاريرها بكثرة هو صندوق النقد الدولي فضلا عن هيئات عالمية أخرى تتباين درجة رسميتها واهتمامها بالموضوع و تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية مما أدى إلى ظهور مفاهيم عدة تصب في مجملها في إطار واحد ومع ظهور الابتكارات الرقمية كعنصر رئيس فان الشمول المالي الرقمي في مفهومه البسيط يهدف الى إتاحة نطاق اوسع من الخدمات المالية مثل حساب الائتمان والتوفير والتحويلات والمدفوعات والمنتجات المالية المتعددة الأخرى ويشمل جميع العملاء والفئات المستبعدة وغير المستفيدة من الخدمات المالية، فضلا عن الشركات متناهية الصغر والمتوسطة والوصول اليهم بشكل مستدام وبتكلفة مناسبة عن طريق الابتكارات الرقمية كعنصر رئيسي اذ يمكن ان تتيح تطبيقات الاتصالات المتنقلة للسكان الفقراء والمناطق الريفية والمهمشين من هذه الخدمات المالية نفاذا سهلا وسريعا وواسعا (Peterson K, 2018, p. 331).

1.2.1. أبعاد الشمول المالي الرقمي

حسب البنك الدولي يقسم الشمول المالي إلى خمسة أبعاد، ويحتوي البعد على مجموعة من المؤشرات:

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية ويحتوي على المؤشرات الفرعية التالية (جلال الدين بن رجب، 2018، صفحة 05):

نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك؛

مكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى؛

طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك.

البعد الثاني: الادخار يضم المؤشرات الفرعية التالية:

النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل (البنوك ومكاتب البريد)

النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛

البعد الثالث: الاقتراض يشمل المؤشرات الفرعية التالية:

النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية؛

النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (الاقتراض من الأسرة والأصدقاء)؛

البعد الرابع: يشمل المؤشرات التالية:

النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛

النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛

النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول رسمي لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين ويتضمن المؤشرات التالية:

النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين نشاطاتهم ضد الكوارث الطبيعية (الأمطار والعواصف). وفي قمة لوس كابوس (Los Cabos) عام 2012، أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية التالية: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة إنتاج وتقديم الخدمات (بشار أحمد العراقي، 2018، صفحة 106).

2.2.1. العلاقة النظرية بين الرقمنة والشمول المالي

يمكن تفسير العلاقة بين الرقمنة والشمول المالي عبر ثلاث آليات رئيسية (مهلب محمد زيدان، 2023، صفحة 20):

أ- آلية الوصول (Access Mechanism): تسمح المنصات الرقمية والتطبيقات البنكية عبر الهاتف بفتح الحسابات وإجراء العمليات دون الحاجة إلى التواجد المادي في الفروع، ما يوسع قاعدة المستفيدين في المناطق الريفية.

ب- آلية الكفاءة (Efficiency Mechanism): تعمل الرقمنة على خفض تكاليف المعاملات المالية والإدارية، ما يجعل الخدمات أكثر جاذبية للأفراد ذوي الدخل المحدود وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- آلية الثقة والشفافية (Trust Mechanism): يتيح استخدام التكنولوجيا (كالتوقيع الإلكتروني وأنظمة التتبع الرقمي) زيادة الثقة في المعاملات وتقليل مخاطر الاحتيال، مما يشجع الأفراد على الانخراط في السوق المالي الرسمي.

د- آلية الابتكار المالي (Financial Innovation Mechanism): الرقمنة تشجع على تطوير منتجات مالية جديدة، مثل التمويل الجماعي الرقمي (Crowdfunding) أو المدفوعات عبر الهاتف، والتي تلي احتياجات الفئات غير المخدومة تقليدياً.

2. التحول الرقمي والشمول المالي في بورصة الجزائر: التحديات والفرص

1.1.2. تطور بورصة الجزائر

بورصة الجزائر (Bourse d'Alger) هي السوق المالية الرسمية في الجزائر، والجهة المسؤولة عن تنظيم وتداول الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات، داخل البلاد. وقد أنشئت بورصة الجزائر سنة 1997 بموجب مرسوم حكومي، في إطار برنامج إصلاحات اقتصادية هدفه الانتقال نحو اقتصاد السوق، بعد فترة طويلة من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي.

وتُشرف على البورصة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، وهي هيئة تنظيمية تضمن الشفافية والالتزام بالقوانين، بينما تتولى شركة تسيير بورصة القيم (SGBV) إدارة العمليات اليومية للتداول للتداول (بورصة الجزائر، 2025).

1.1.2. حجم السوق

تُعد بورصة الجزائر صغيرة الحجم مقارنة بالبورصات الإقليمية والعالمية، كما أن عدد الشركات المدرجة فيها محدود للغاية (أقل من 10 شركات حتى عام 2025). ويعود الانخفاض في نشاطها إلى ضعف إقبال المؤسسات والمستثمرين الأفراد، بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على القطاع العام والموارد النفطية. وتتألف منظومة تسعير بورصة الجزائر للقيم المنقولة من سوقين رئيسيين هما (بلفيطح ريمة، 2017، صفحة 270):

أ- سوق سندات رأس المال

تتكون سوق سندات رأس المال من السوق الرئيسية الموجهة للمؤسسات الكبرى ويوجد حالياً خمس (06) شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية وهي:

- مجمع صيدال، الناشط في القطاع الصيدلاني،

- مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي، الناشطة في قطاع السياحة،
- أليانس للتأمينات، الناشطة في قطاع التأمينات،
- مجمع بيوفارم، الناشط في القطاع الصيدلاني.
- بنك التنمية المحلية.
- القرض الشعبي الجزائري.
- وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم مؤسستين، مؤسسة اوام انفسست ومؤسسة مستشير.

ب - سوق سندات الدين

يُعَدُّ سوق سندات الدين في بورصة الجزائر ركيزة أساسية في السوق المالية للبلاد، رغم أن نشاطه يظل محدودًا مقارنة بالأسواق المماثلة في الدول المتقدمة. يتركز هذا السوق بشكل رئيسي على سندات الخزينة العمومية (Obligations Assimilables du Trésor – OAT) التي تصدرها الدولة لتمويل عجز الموازنة ومشاريع الاستثمار العام، بالإضافة إلى عدد قليل من السندات الخاصة التي أصدرتها بعض المؤسسات الحكومية والخاصة لتمويل عمليات محددة. حاليًا، يضم السوق حوالي 24 سندًا متداولًا بقيمة إجمالية تُقدَّر بـ 277 مليار دينار جزائري. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به سوق السندات في تنويع أدوات التمويل ودعم الاستقرار المالي، فإنه يواجه تحديات عدة، أبرزها ضعف السيولة، وانخفاض عدد المستثمرين، ومحدودية مشاركة الشركات الخاصة. ولهذا، تسعى السلطات المالية لتطوير هذا السوق عبر تحديث الإطار التنظيمي وتشجيع المؤسسات الاقتصادية على استخدام أدوات الدين كبديل للتمويل المصرفي. وقد أسهم إدراج عدد من الشركات الجديدة في بورصة الجزائر في تعزيز جاذبية السوق ورفع حجم التداول، ويوضح الجدول التالي هذا التطور:

لقد تم إدراج عدد من الشركات الجديدة في بورصة الجزائر مما زاد من جاذبية السوق وزيادة حجم التداول منها:

الجدول (02): الإدراج في بورصة الجزائر للفترة 2024-2025.

بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)	بنك التنمية المحلية (BDL)	مؤسسة مستشير Mostachir
النوع: بنك عمومي. رأس المال الاجتماعي: 200 مليون سهم. القيمة الاسمية للسهم: 1,000 دينار جزائري. القيمة السوقية التقديرية: حوالي 512 مليار دينار جزائري (نهاية يونيو 2023).	النوع: بنك عمومي. رأس المال الاجتماعي: 147,4 مليار دج. القيمة الاسمية للسهم: 1,000 دينار جزائري. القيمة السوقية التقديرية: حوالي 750 مليار دينار جزائري.	النوع: (مؤسسة خاصة جزائرية). رأس المال الاجتماعي: 20.000.000 مليون دج. القيمة السوقية التقديرية عند الإدراج: حوالي 380 مليون دينار جزائري.
عدد الأسهم المعروضة: 60 مليون سهم (30% من رأس المال). سعر السهم: 2,300 دينار جزائري عدد طلبات الاكتتاب: 49,005 طلبًا. تاريخ الإدراج في البورصة: 26 مارس 2024.	عدد الأسهم المعروضة: 44,2 مليون. سعر السهم: 1,400 دينار جزائري. عدد الأسهم المكتتبة فعليًا: نحو 85% من الأسهم المعروضة. عدد طلبات الاكتتاب: أكثر من 50 ألف طلب. تاريخ الإدراج في البورصة: 13 مارس 2025.	عدد الأسهم المعروضة: 125000 سهم. سعر السهم: 760 دينار جزائري. عدد الأسهم المكتتبة فعليًا: بلغت نسبة الاكتتاب أكثر من 120% من الأسهم المعروضة. عدد طلبات الاكتتاب: أكثر من 2000 طلب (غالبيتها من مستثمرين أفراد).

تاريخ الإدراج في البورصة: 14 جانفي 2025.		
رأس المال السوقي: ارتفع من حوالي 648 مليار دينار جزائري إلى قرابة 650 مليار دينار جزائري بعد إدراج "مستشير". عدد المستثمرين: جذب الاكتتاب مئات المستثمرين الأفراد.	رأس المال السوقي: ارتفع رأس المال السوقي لبورصة الجزائر من 71 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2023 إلى ما يقارب 733 إلى 750 مليار دينار جزائري عقب إدراج بنك التنمية المحلية. عدد المستثمرين: 50,000 مكتب معظمهم من الأفراد.	رأس المال السوقي: ارتفع من 71 مليار دينار جزائري في نهاية 2023 إلى أكثر من 500 مليار دينار جزائري (حوالي 4 مليار دولار) بعد إدراج القرض الشعبي الجزائري. عدد المستثمرين: حوالي 50,000 مستثمر شاركوا في الاكتتاب، 80% منهم أفراد و 20% مؤسسات.

المصدر: (بورصة الجزائر، 2025).

2.1.2. حجم التداول في بورصة الجزائر:

شهدت بورصة الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2018 حتى النصف الأول من عام 2025، تقلبات في حجم التداول ارتبطت بشكل مباشر بعدد الشركات المدرجة. ففي السنوات الأولى (2018-2019)، لوحظ نمو طفيف في حجم التداول مع استقرار عدد الشركات عند خمسة. ومع ذلك، انخفض حجم التداول بشكل ملحوظ في عام 2020 نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19، بالرغم من ثبات عدد الشركات المدرجة (التقارير الشهرية لبورصة الجزائر، 2020). بدأ السوق بالانتعاش تدريجيًا مطلع عام 2021، لكن الزيادة الفعلية في حجم التداول ارتبطت لاحقًا بإدراج شركات جديدة. ففي عام 2024، شهدت البورصة قفزة كبيرة في حجم التداول لتصل إلى 2.7 مليار دينار جزائري عقب إدراج شركة (Crédit Populaire d'Algérie - CPA) واستمر هذا التوجه في النصف الأول من عام 2025 بإدراج بنك (BDL) وشركة (Mustachir)، مما رفع عدد الشركات المدرجة إلى ثمانية ورفع حجم التداول إلى 4.5 مليار دينار. يوضح هذا الترابط أن إدراج شركات جديدة يعزز رأس المال السوقي ويزيد من النشاط التداولي، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا مباشرًا على نمو السوق المالي. ويبرز هذا أيضًا أهمية توسيع قاعدة الشركات المدرجة كعامل رئيسي في تعزيز الشمول المالي وتنشيط بورصة الجزائر (بورصة الجزائر، 2025).

- **زيادة رأس المال السوقي:** في النصف الأول من عام 2025، بلغ رأس المال السوقي لبورصة الجزائر 745.4 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 43% مقارنة بنهاية يناير 2025، وذلك بفضل إدراج شركتي "بنك التنمية المحلية" و"مستشير" (التقارير الشهرية لبورصة الجزائر، 2025).
- **ارتفاع حجم التداول:** سجلت بورصة الجزائر في النصف الأول من عام 2025 حجم تداول بلغ 4.5 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 235% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مع ارتفاع في عدد الأسهم المتداولة بنسبة 232.8% إلى 2.1 مليون سهم (بورصة الجزائر، 2025).
- **إدراج شركات جديدة:** ساهم إدراج شركات مثل "بنك التنمية المحلية" و"مستشير" في زيادة النشاط السوقي، حيث جمع بنك التنمية المحلية 61.88 مليار دينار جزائري من خلال زيادة رأس المال، بينما جمعت "مستشير" 94.6 مليون دينار جزائري من خلال تمويل الشركات الناشئة (التقارير الشهرية لبورصة الجزائر، 2025).

الجدول (03): حجم التداول في بورصة الجزائر للفترة 2018-2025.

السنة	حجم التداول (بالدينار الجزائري)	عدد الأسهم المتداولة
2018	177,75 مليون دج	246,696

249,696	215,78 مليون دج	2019
87,796	63.59 مليون دج	2020
244,399	67,79 مليون دج	2021
244,399	62,03 مليون دج	2022
655,600	119,75 مليون دج	2023
655,600	1,35 مليار دج	2024
21.000,000	4,5 مليار دج	2025 (النصف الأول)

المصدر: (بورصة الجزائر، 2025).

3.1.2. الوعي المالي في بورصة الجزائر

شهد الوعي المالي في عام 2024 تحسناً طفيفاً مقارنة بالفترة السابقة، لكنه لا يزال في طور التطور التدريجي. يمثل الوعي المالي تحدياً كبيراً في السوق الجزائري، إذ أن الكثير من المواطنين لا يدركون بشكل كامل أهمية البورصة كأداة لتنمية الاستثمارات والأموال. ومع ذلك، وبفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها بورصة الجزائر وهيئات المالية، بدأ الوعي بالاستثمار في البورصة يتزايد بشكل ملحوظ. وقد أسهمت حملات التوعية التي تنظمها بورصة الجزائر، إلى جانب البرامج التدريبية والدورات الخاصة بالتحقيق المالي، في تعزيز الفهم العام حول أهمية الاستثمار في الأسهم والسندات. كما ازدادت المبادرات الحكومية في السنوات الأخيرة لتحفيز المواطنين على الانخراط في البورصة، خاصة مع تبني التقنيات الرقمية وتوفير منصات تداول إلكترونية سهلت الوصول إلى المعلومات (الموقع الرسمي للجنة COSOB، 2025).

الجدول (04): إحصائيات حول الوعي المالي في بورصة الجزائر عام 2024.

البند	الاحصائية
عدد الشركات المدرجة في البورصة	حوالي 8 شركات مدرجة في بورصة الجزائر وفقاً لأحدث البيانات المتوفرة.
عدد المستثمرين الأفراد في البورصة	حوالي 100,000 مستثمر فردي في سوق الأسهم الجزائري، مع التركيز على الطبقات العليا من المجتمع بسبب العوامل الاقتصادية.
نسبة المواطنين المدركين للبورصة	وفقاً للدراسات المبدئية، يُعتقد أن حوالي 10% فقط من المواطنين الجزائريين يدركون أهمية البورصة كأداة للاستثمار، والعدد قليل مقارنة بالدول الأخرى.
نسبة الأفراد الذين يتقنون في البورصة	لا تتجاوز نسبة الأفراد الذين يتقنون في البورصة 15-20% من السكان، ويرجع ذلك إلى الشكوك المتعلقة بالشفافية والحوكمة في السوق المالي الجزائري.
عدد الأوراق المالية المتداولة سنوياً	تقريباً 500-600 مليون دينار جزائري من التداولات السنوية في الأسهم والسندات في بورصة الجزائر، رغم أن هذا الرقم قد يختلف سنوياً.
عدد الأدوات المالية المتاحة للاستثمار	بورصة الجزائر تقدم عدداً محدوداً من الأدوات المالية (أسهم، سندات، صناديق استثمار) مقارنة بالأسواق المالية الأكثر تطوراً.
المشاركة في التعليم المالي	حوالي 5-10% من الأفراد في الجزائر يشاركون في دورات تدريبية أو ورش عمل تتعلق بالتحقيق المالي، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول ذات السوق الناضج.

عدد الحملات التوعوية الحكومية	تنظيم حملات توعية من قبل بورصة الجزائر والجهات الحكومية بشكل دوري، تتراوح بين 2 إلى 3 حملات توعية سنوياً تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية.
مشاركة الشركات الكبرى في البورصة	بعض الشركات الكبرى (مثل شركات النفط والغاز) تملك حصة أكبر من إجمالي تداولات البورصة، وهي مهيمنة على حجم التداول مقارنة بالشركات الصغيرة.
الزيارات الإلكترونية للموقع الرسمي لبورصة الجزائر	180.000 زيارة سنوياً في عام 2024.

المصدر: (البنك الدولي، 2025).

2.2. واقع رقمنة المبادلات وأهم مبادرات التحول الرقمي في بورصة الجزائر

لعبت الهيئات التنظيمية، ولا سيما لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) وشركة تسير بورصة القيم المنقولة (SGBV)، دوراً محورياً في تسريع الرقمنة داخل السوق المالي الجزائري. ففي عام 2023، بادرت لجنة COSOB إلى وضع إطار تنظيمي وتشريعي يسهل تبني الأدوات الرقمية في أنشطة البورصة، وذلك عبر إصدار التعليم رقم 10-24 التي ألزمت الوسطاء الماليين باعتماد الوسائل الإلكترونية لتنفيذ أوامر البيع والشراء، مما شكل خطوة حاسمة نحو التداول الرقمي. وإضافة إلى ذلك، أطلقت اللجنة في نوفمبر 2024 البوابة الإلكترونية والنافذة الموحدة للسوق المالي لتبسيط إجراءات إدراج الشركات والمعاملات الإدارية رقمياً، كما تعمل على إعداد نظام جديد للإفصاح المالي الرقمي بهدف تعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات (تقرير من Algeria Invest، 2025).

ساهمت بورصة الجزائر بدورها في هذا التحول عبر تحديث موقعها الرسمي وتطوير نظام التسعيرة الإلكترونية، الذي يُنتظر أن يبدأ العمل به في عام 2025. سيُتيح هذا النظام تنفيذ المعاملات عن بعد بسرعة وموثوقية. كما تعمل البورصة على رقمنة تواصلها مع الوسطاء وتحسين نشر البيانات المالية في الوقت الفعلي. وفي إطار متكامل، يدعم بنك الجزائر ووزارة الرقمنة هذه المساعي بتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية والهوية الرقمية. بناءً على ذلك، يمكن اعتبار الهيئات التنظيمية في الجزائر محركاً أساسياً للتحول الرقمي المالي، حيث وفرت الأساس القانوني والتقني اللازم لتعزيز الشفافية وبناء الثقة، مما يفتح الطريق نحو تحقيق شمول مالي أشمل عبر بورصة رقمية حديثة ومتاحة للجميع. وتُعد مبادرات التحول الرقمي في بورصة الجزائر (الموقع الرسمي للجنة COSOB، 2025). من أهم هذه الجهود:

أ. البوابة الإلكترونية والنافذة الموحدة للسوق المالي: أطلقت هيئة تنظيم ومراقبة عمليات الوساطة في القيم المنقولة (COSOB) في الجزائر بتاريخ 23 يناير 2024، بوابة إلكترونية ونافذة موحدة للسوق المالي. يهدف هذا الإطلاق إلى تطوير بيئة السوق المالي وتسهيل الإجراءات رقمياً، مما يمكن الشركات والممارسين من تقديم طلبات الإدراج أو الاستفادة من خدمات السوق المالي عبر وسائل رقمية، وهو ما يقلل التعقيد الإداري ويرفع مستوى الخدمات المقدمة.

ب. رقمنة تنفيذ أوامر البورصة (إلكترونيا/هاتفياً): في يناير 2025، أعلنت هيئة الرقابة على سوق الأوراق المالية (COSOB) عن إجراءات جديدة لتطبيق تنفيذ أوامر البورصة عبر الوسائل الإلكترونية أو الهاتفية، مُوجهة للوسطاء المعتمدين، ومنحتهم مهلة أقصاها 6 أشهر للامتثال. هذا الإجراء يسهل وصول المستثمر العادي لتنفيذ معاملاته دون الحاجة لزيارة المكاتب أو الاعتماد على الإجراءات الورقية فقط، مما يشكل عنصراً مهماً لدعم الشمول المالي.

ج. نظام تسعير ونشر معلومات السوق عبر المنصة الرقمية: يتضمن موقع بورصة الجزائر "التسعيرة الرسمية" والأسعار المعلنة للأسهم المدرجة. إن نشر الأسعار والمعلومات في الوقت المناسب يُعد عنصراً أساسياً للشفافية والرقمنة، مما يدعم الثقة في السوق ويعزز عملية الشمول المالي.

د. تطوير نظام الإفصاح المالي الرقمي للشركات المدرجة: في يوليو 2025، أعلن أن هيئة ضبط ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) تعمل على نظام جديد لآليات الإفصاح المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، بهدف تحديث النظام الحالي المعمول به منذ عام 2000. هذا التحديث سيسهم في تمكين المستثمر الصغير من الوصول إلى المعلومات وتقليل الحواجز أمامه، مما يعزز الشمول المالي.

في يوليو 2025، أُعلن أن هيئة ضبط ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) تعمل على تطوير نظام جديد لآليات الإفصاح المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وذلك بهدف تحديث النظام المطبق منذ عام 2000. سيُسهم هذا النظام الجديد في تمكين المستثمر الصغير من الوصول إلى المعلومة وتقليل الحواجز التي تواجهه، مما يعزز الشمول المالي.

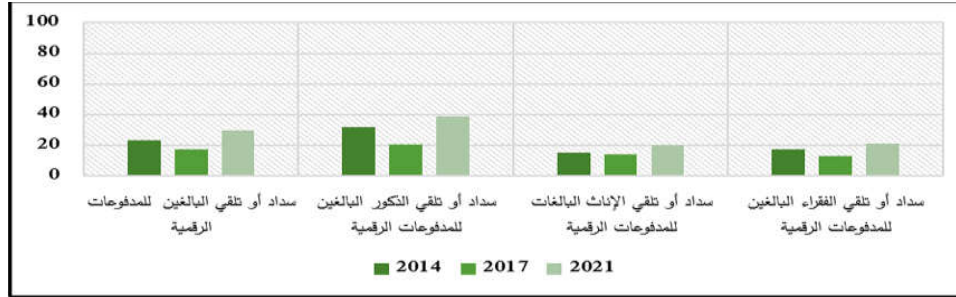
تُشير هذه المبادرات إلى تحرك بورصة الجزائر والسوق المالي نحو رقمنة بنية الخدمات، بدءاً من البوابة الرقمية، مروراً بالتنفيذ الإلكتروني للأوامر، ونشر التسعيرات، والإفصاح المالي، وصولاً إلى منصات التحليل للمستثمرين. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في التنفيذ تتعلق بالجهازية الكاملة، والانتشار بين الشرائح الشعبية، والتنوعية الرقمية، وتكامل المنصات مع المستثمرين الأفراد والصغار.

شهدت بورصة الجزائر مؤخراً سلسلة من الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية، وتنشيط السوق المالي، وتعزيز الشمول المالي. ففي نوفمبر 2025، أطلقت الحكومة إصداراً سيادياً لللكوك الإسلامية بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي، وهو إصدار مدعوم بأصول عقارية ويمنح عائداً إيجارياً ثابتاً. كما شهدت البورصة إدراج شركات ناشئة، مثل شركة "مستشير" في يناير 2025، حيث حصلت الشركة على تمويل يقدر بحوالي 94.4 مليون دينار جزائري عبر طرح 125,000 سهم بسعر 760 دينار للسهم الواحد. وقد أدى هذا إلى رفع رأس مال الشركة بنسبة 25%، مشجعاً المزيد من الشركات على اللجوء إلى السوق المالية للاستفادة من التمويل الجديد. إضافة إلى ذلك، تم اعتماد نظام محاسبي مالي موحد لتعزيز شفافية المعلومات المالية وزيادة ثقة المستثمرين، بالإضافة إلى تقديم مزايا قانونية وضريبية تشمل الإعفاءات الجمركية والضريبية وتسهيل الإجراءات الإدارية بموجب قانون الاستثمار رقم 18-22. تسهم هذه الإجراءات مجتمعة في تحسين بيئة الاستثمار، وزيادة حجم التداول، وجذب رأس المال المحلي والدولي إلى بورصة الجزائر (موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائر، 2025).

1.2.2. مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الجزائر

أ. المدفوعات الرقمية: من خلال الشكل الموالي نوضح نسب قيام البالغين الجزائريين بسداد أو تلقي المدفوعات الرقمية:

الشكل (01): نسبة الجزائريين البالغين الذين سددوا أو تلقوا مدفوعات رقمية خلال الفترة 2014-2021.



المصدر: (Worldbank, 2025)

يُظهر الشكل ارتفاعاً في نسب الأفراد البالغين في الجزائر الذين سددوا أو تلقوا مدفوعات رقمية بين عامي 2014 و 2021، حيث ارتفعت النسبة من 23.6% إلى 29.6%. كما لوحظ ارتفاع في نسب سداد أو تلقي المدفوعات الرقمية بين الذكور والإناث والفقراء في عام 2021، لتصل إلى 38.9% و 20.2% و 21% على التوالي. ويُعزى هذا الارتفاع إلى سياسات الدولة الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي، من خلال إنشاء شبكة من أجهزة الصراف الآلي وتحسين البنية التحتية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني نمواً متواصلاً من حيث العدد والقيمة خلال الفترة (2016-2023).

الجدول (05): تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني، وعدد المعاملات، ومبالغها في الجزائر خلال الفترة 2016-2023.

السنة	عدد أجهزة TPE	عدد المعاملات	مبلغ المعاملات (دج)
2016	5049	65501	444 508 902.40
2017	11985	122694	861 775 368.90
2018	15397	190898	1 335 334 130.76
2019	23762	274624	1 916 994 721.11
2020	33945	711777	4 733 820 043.01
2021	37561	2150529	15 113 249 499.92
2022	46263	2712848	19 343 056 538.17
2023	53191	3997165	31 518 739 249.37

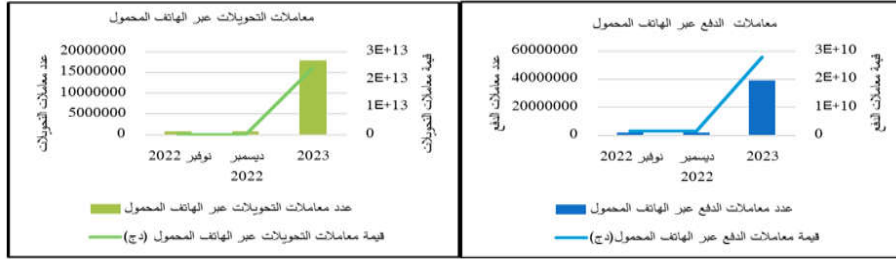
المصدر: (GIE Monétique, 2025)

يُظهر الجدول ارتفاعاً ملحوظاً في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني بين عامي 2016 و2023، حيث بلغ عددها 53,191 جهازاً. وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة في عدد المعاملات وقيمتها عبر هذه الأجهزة، إذ سُجلت 3,997,165 معاملة بقيمة إجمالية بلغت 31,518,739,249.37 دج. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19، لا سيما تلك المتعلقة بتشجيع وتعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

ب. الخدمات عبر الهاتف المحمول في الجزائر

تم استخدام الهاتف المحمول، ونوضح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل (02): عدد وقيمة معاملات الدفع والتحويلات عبر الهاتف المحمول في الجزائر.



المصدر: (GIE Monétique, 2025).

يُظهر الشكل نمواً ملحوظاً في معاملات الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول في عام 2023 مقارنةً بنوفمبر 2022. ارتفع عدد معاملات الدفع من 201,980 إلى 39,283,478 معاملة، مسجلاً زيادة تفوق 19%، مما يعكس التوسع السريع في تبني وسائل الدفع الرقمي. وبالمثل، زاد عدد التحويلات من 765,550 إلى 17,841,108 معاملة بنسبة نمو بلغت 2,23%، وارتفعت قيمتها من 9.39 مليار دج إلى 241.07 مليار دج بنسبة نمو بلغت 2,47%. تدل هذه الأرقام على تزايد الثقة في القنوات الرقمية وتوسع استخدامها، سواء من حيث عدد المعاملات أو قيمتها الإجمالية. ومن المعاملات التي تتم عبر الهاتف المحمول في الجزائر نجد:

- **تطبيق بريدي موب:** هو بوابة سهلة للتفاعل مع العالم الرقمي، حيث يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية والمالية البريدية. ويُعتبر هذا التطبيق الأكثر تنزلاً بين التطبيقات المالية، إذ يتيح للمستخدمين دفع فواتير اتصالات الجزائر والجزائرية للمياه، بالإضافة إلى تعبئة رصيد الهاتف المحمول. كما أصبح يوفر إمكانية إجراء المدفوعات والتحويلات والمعاملات بكل سهولة ويسر. وقد شهدت عمليات "بريدي موب" تطوراً ملحوظاً بين عامي 2020 و2022، حيث ارتفع عدد العمليات بواقع 24 ضعفاً، وزاد المبلغ الإجمالي بما يزيد عن 6 مرات (Strengthen financial Inclusion and widespread of the e-payment, 2025).

- **الفاتورة الإلكترونية:** أطلقت شركة اتصالات الجزائر خدمة الفاتورة الإلكترونية لتلقي الفواتير الهاتفية عبر البريد الإلكتروني إلى جانب الفاتورة الكلاسيكية، وبهذا يصبح بإمكان الفرد تسديد فواتير إمّا على مستوى الوكالة التجارية أو باستعمال الهاتف المحمول E-Payment espace client المتاح عبر الفضاء المخصص للزبون (اتصالات الجزائر، 2025).

- **خدمة BNA wimpay:** أطلقت هذه الخدمة في مارس 2021، وهي خدمة دفع غير تلامسي تعتمد على رموز الاستجابة السريعة (QR)، وتتوفر للتنزيل المجاني على الهواتف المحمولة. تهدف الخدمة إلى تعزيز وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية وقنوات تقديمها، مما يساهم في تسريع الشمول المالي (نذيرة بوسهوه، 2022، صفحة 13).

ج. رقمنة البورصة ومؤشر الشمول المالي في الجزائر

بالنظر إلى التطور المتسارع للرقمنة في الأسواق المالية الناشئة، يُعد قياس مستوى الرقمنة في البورصة الجزائرية عنصراً أساسياً لفهم تأثيرها على الشمول المالي. ولتعميق الجانب التحليلي لهذه الدراسة، قمنا بتحليل العلاقة الكمية بين المتغيرين عبر مقارنة بياناتهما الرقمية للفترة (2021-2026). سنعتمد في هذا التحليل على البيانات المتوفرة في الجدول أدناه، وهي مُستخلصة من مصادر رسمية وموثوقة لعام 2025، وتشمل ما يلي:

الجدول (06): رقمنة البورصة ومؤشر الشمول المالي في الجزائر.

البعء / السنة	مؤشر الشمول المالي (الذي يقاس بامتلاك حساب مالي رسمي (%))	رقمنة بورصة الجزائر (التي تقاس بنسبة التداول الإلكتروني (%))
2021	المستوى متوسط بسبب محدودية الشمول الرقمي وقلة استخدام الخدمات المالية الرقمية. وبلغت نسبة امتلاك حساب مالي رسمي 44.1% من البالغين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق.	15%
2024	سجل المؤشر تحسناً نسبياً بنسبة 48%، مدفوعاً بتزايد انتشار استخدام الهاتف والإنترنت والخدمات المالية الرقمية.	55%
2025	ارتفع مؤشر الشمول المالي بشكل إضافي ليصل إلى 50%، ويعزى هذا الارتفاع إلى توسع استخدام المدفوعات الرقمية والاتصال الرقمي، بالإضافة إلى تحسن هياكل الوصول.	70%
2026 (توقع)	من المتوقع أن تتراوح النسبة بين 48% و 52%، مع استمرار توقعات النمو في نفاذ واستخدام الخدمات الرقمية للمدفوعات والتحويلات.	85%

المصدر: (البنك الدولي، 2025).

تُظهر البيانات وجود علاقة إيجابية واضحة؛ فكلما زادت نسبة التداول الإلكتروني في البورصة، ارتفع مؤشر امتلاك الحسابات المالية الرسمية، وإن كان بوتيرة أبطأ. بناءً على ذلك، تُسهم رقمنة البورصة في تعزيز الشمول المالي الرقمي، وذلك بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة شفافية السوق والثقة به. بالتالي، يمكن اعتبار رقمنة البورصة عاملاً تمكينياً قوياً لتسريع وتيرة الشمول المالي الرقمي في الجزائر بحلول عام 2026.

2.2.2. تحديات رقمنة البورصة في الجزائر

شهدت الجزائر تقدماً ملحوظاً في مجال الخدمات المالية الرقمية، وخاصة في الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية، مما أسهم في تحسين مستويات الشمول المالي. ورغم ذلك، لا يزال القطاع المالي يواجه تحديات، لا سيما البورصة. لذا، أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية استغلال الفرص المتاحة لمواجهة التحديات التي تعترض عملية رقمنة البورصة. إنّ رقمنة بورصة الجزائر هي عملية واعدة وجارية بالفعل، لكنها تصطدم بمجموعة من التحديات الناجمة عن تداخل عوامل تقنية، وتنظيمية، وثقافية، وبشرية. إن معالجة هذه المحاور بفعالية هي ما سيمكّن من تحويل الشكل الرقمي إلى أداء فعلي ملموس:

- ضعف البنية التحتية الرقمية وقلة الكفاءات البشرية المؤهلة؛
- ضعف الثقة في التكنولوجيا المالية ونقص الثقافة المالية؛
- تحديات الهجمات الإلكترونية والاحتيال وانقطاع الأنترنت والكهرباء في المناطق الريفية.

على الرغم من إنشاء وزارة للرقمنة والإحصائيات، والتي تحولت لاحقاً إلى المحافظة السامية للرقمنة، إلا أنه لم يتم وضع استراتيجية واضحة للتحويل الرقمي. أحد التحديات الرئيسية التي تعيق تحوّل بورصة الجزائر إلى سوق مالية نشطة ومتنافسة يتمثل في قلة عدد الشركات المدرجة، وضعف السيولة، ونقص التنوع الاستثماري. ومع الانتقال إلى المعاملات الرقمية، يبرز الأمن السيبراني وحماية البيانات كأولوية قصوى، إذ يتطلب ذلك حماية المعاملات، وضمان سلامة البنية المعلوماتية، والحفاظ على سرية وخصوصية البيانات المالية. وأي خرق أمني أو فقدان لثقة المستثمرين قد يعيق التوسع في التداولات الرقمية أو يؤدي إلى تراجع نشاط السوق. علاوة على ذلك، لا تزال التشريعات القانونية في الجزائر بحاجة إلى تطوير لضمان الشفافية وتحفيز الإدراج والتمويل عبر البورصة.

3.2.2. فرص تعزيز التحول الرقمي في البورصة

يمثل التحول الرقمي في الجزائر فرصة استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز كفاءة المؤسسات، العامة والخاصة على حد سواء. ففي ظلّ الإرادة السياسية الداعمة والبرامج الحكومية الطموحة، يُمكن القول بأن أهم فرص تعزيز هذا التحول تكمن في توافر البنية التحتية الرقمية المتنامية، المدعومة بتوسيع شبكة الألياف البصرية، وإنشاء مراكز بيانات وطنية، وتطوير مشاريع الحوسبة السحابية. كما يشكل رأس المال البشري الشاب فرصة رئيسية، نظراً لارتفاع أعداد خريجي التخصصات التقنية والمبادرات الحكومية لتكوين الكفاءات في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. علاوة على ذلك، يتيح التحول الرقمي تنويع الاقتصاد الوطني بدعم الابتكار وريادة الأعمال التكنولوجية، وتشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة. وتُعَدّ الرقمنة الإدارية والمالية مدخلاً أساسياً لتعزيز الشفافية والحكومة وتحسين مناخ الأعمال، مما يزيد من جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية. بالتالي، يشكل التحول الرقمي أفقاً تمويلاً لبناء اقتصاد ذكي، تنافسي، ومستدام، قادر على الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي الرقمي.

3. النتائج ومناقشتها:

تشير نتائج الدراسة إلى أن التحول نحو البورصة الرقمية كان له تأثير إيجابي وملحوس على مستويات الشمول المالي في الجزائر. يمكن تفسير هذا التأثير بعدة نقاط:

- **توسيع قاعدة المستثمرين:** الرقمنة جعلت عملية الاستثمار أكثر سهولة وسرعة، ما أتاح لمزيد من الأفراد والفئات المختلفة الدخول إلى سوق المال، بما في ذلك المؤسسات الناشئة أو من لديهم موارد محدودة (كمؤسسة مستشير). فمن الناحية المالية، ساهم الاكتتاب في ضخ سيولة جديدة قُدِّرَت بنحو 94.6 مليون دينار جزائري داخل السوق، وهو ما رفع الحجم الإجمالي للمعاملات في البورصة خلال شهر ديسمبر 2024 بنحو 13% مقارنة بالشهور السابقة. كما ساعد الإدراج في توسيع قاعدة المستثمرين الأفراد، حيث بلغ عدد المكتتبين أكثر من 300 مستثمر جديد، معظمهم من فئة الشباب ورواد الأعمال، مما يعكس تحولاً في الثقافة الاستثمارية باتجاه المشاركة في رأسمال المؤسسات الناشئة بدل الاكتفاء بالإيداع البنكي أو الادخار السلبي. أما من الناحية الهيكلية والتنظيمية، فقد عزّز إدراج "مستشير" من تنوع تركيبة بورصة الجزائر التي كانت تعتمد أساساً على الشركات العمومية والبنوك وشركات التأمين. دخول فاعل رقمي ناشئ إلى السوق فتح الباب أمام فئة جديدة من المؤسسات خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) للاستفادة من آلية التمويل عبر الأسهم. هذا التوسع يعكس قدرة التكنولوجيا على إزالة الحواجز التقليدية المرتبطة بالوصول إلى الأسواق المالية.
- **تحسين الوصول إلى المعلومات المالية:** توفر المنصات الرقمية معلومات لحظية عن أسعار الأسهم وأداء الشركات والفرص الاستثمارية، مما يزيد من شفافية السوق ويعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة. هذا يساهم في رفع مستوى الثقة في السوق المالية ويجفّز المشاركة الاقتصادية.
- **تعزيز الشمول المالي:** نتائج الدراسة تؤكد أن الرقمنة ليست مجرد تحول تقني، بل هي أداة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي. فزيادة عدد المشاركين في السوق وتحسين وصولهم للخدمات المالية يعكس قدرة الاقتصاد الرقمي على دمج شرائح أكبر من المجتمع في النشاط المالي الرسمي.
- **التحديات المحتملة:** على الرغم من النتائج الإيجابية، قد تواجه الرقمنة تحديات مثل الحاجة إلى رفع الوعي المالي بين المستثمرين الجدد، وضمان الأمن السيبراني، وتقليل فجوة الوصول للتقنية بين المناطق المختلفة. هذه الجوانب مهمة لضمان استمرار التأثير الإيجابي للبورصة الرقمية على الشمول المالي.

الخلاصة:

تُعَدّ رقمنة السوق المالي الجزائري ركيزة استراتيجية لتحقيق شمول مالي حقيقي قائم على الشفافية، وسهولة الوصول، والعدالة في الفرص الاستثمارية. وتنتج الجزائر بخطى متسارعة نحو الرقمنة الشاملة لسوقها المالي، تطبيقاً لـ "الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030"، التي تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي متكامل وتعزيز الشمول المالي عبر تطوير المنصات والخدمات الإلكترونية. تتمثل أبرز التوجهات المستقبلية في هذا القطاع في استكمال رقمنة البنية التحتية للسوق المالي، عبر تفعيل نظام التسعيرة الإلكتروني وتوسيع استخدام المنصات الرقمية لتنفيذ أوامر التداول عن بُعد، مما سيسهم

في تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة العمليات. كما يُتوقع ظهور أدوات تمويل رقمية جديدة في المرحلة القادمة، كمنصات التمويل الجماعي (Crowdfunding) والمنتجات المالية المبتكرة، الأمر الذي سيدعم الديناميكية الاقتصادية ويوسع قاعدة المشاركة في السوق المالي. في ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أنّ رقمنة البورصة الجزائرية تشكل رافعة استراتيجية لتحقيق الشمول المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية. فهي لا تقتصر على تحديث آليات التداول فحسب، بل تمثل أيضًا وسيلة فعالة لتوسيع قاعدة المشاركين في السوق المالية، وتخفيف الابتكار المالي، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد.

نتائج الدراسة

- تؤكد الدراسة أن رقمنة البورصة الجزائرية تمثل رافعة أساسية لتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المشاركة في السوق المالي.
- تسهم الرقمنة في تحسين كفاءة السوق من خلال تسريع المعاملات، تقليص التكاليف، وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية.
- يؤدي اعتماد المنصات الرقمية إلى تعزيز الشفافية والإفصاح المالي ورفع مستوى الثقة في السوق المالية.
- يظل نجاح هذا التحول مرهونًا بتبني رؤية شاملة تشمل الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية، مع تعزيز الثقافة المالية والرقمية.

التوصيات:

- يجب على السلطات العمومية والمؤسسات المالية العمل على تحديث وتجهيز البنية التحتية التكنولوجية للبورصة الجزائرية، بما يضمن سرعة وموثوقية العمليات الرقمية ويواكب المعايير الدولية في مجال التحول الرقمي المالي؛
- من الضروري وضع تشريعات حديثة ومرنة تنظم عمليات التداول الإلكتروني وتحمي المستثمرين، مع تحديد آليات واضحة للرقابة على المعاملات الرقمية وتدعيم الثقة في المنصات الإلكترونية؛
- ينبغي إرساء منظومة متكاملة للأمن السيبراني في السوق المالية، من خلال اعتماد بروتوكولات حماية متقدمة وتدريب الكفاءات المختصة في مجال أمن المعلومات لتفادي المخاطر الإلكترونية؛
- يتطلب نجاح رقمنة البورصة تكوين وتأهيل الموارد البشرية، سواء داخل المؤسسات المالية أو لدى المستثمرين، في مجالات التكنولوجيا المالية (FinTech) والتحليل الرقمي وإدارة المخاطر؛
- يُستحسن دعم الشركات الناشئة والمؤسسات المالية المبتكرة التي تقدم حلولاً رقمية في مجالات التداول الإلكتروني، وتحليل الأسواق، والخدمات المالية الذكية؛
- يجب تنظيم برامج للتوعية والتثقيف المالي تستهدف مختلف فئات المجتمع، بهدف تعريفهم بأهمية الاستثمار في البورصة الرقمية وآلياتها، مما يساهم في توسيع قاعدة المشاركين وتحقيق الشمول المالي؛
- يوصى بتعزيز التعاون مع البورصات الإقليمية والعالمية والمؤسسات المالية الدولية لاكتساب الخبرة وتبادل التجارب في مجال رقمنة الأسواق المالية؛
- يمكن تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في البورصة الرقمية من خلال حوافز ضريبية أو مالية، بما يرفع من السيولة ويزيد من عمق السوق.

الإحالات والمراجع:

الأنطولوجيات

- زميت، صوفيا. (2024). أثر التكنولوجيا الرقمية على القيمة السوقية للبنوك: واقع عينة من البنوك العربية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). العلوم الاقتصادية.

المقالات بالعربية:

- آيت مخطار، عمر. (2021). آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديًا: صندوق المرأة العربية نموذج. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24(1).
- بشار، أحمد العراقي. (2018). الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية. وقائع المؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان. بشار

- بلفيطح، ريمة. (2017). اختبار نموذج السير العشوائي في بورصة الجزائر: تحليل سلوك مؤشر دزاير اندكس (2008-2015). مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- بن رجب، جلال الدين. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- سوداني، نادية، & فلاق، صليحة. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار، 12(1).
- ملوح، محمد، & بوسهوة، نذيرة. (2022). الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية، 13(1).
- حاكمي، نجيب الله. (2021). الشمول المالي في الجزائر بين إتاحة واستخدام الخدمات المالية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 5(2).
- أبو العز، ثملة. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية. مجلة آلية السياسة والاقتصاد، 10(1).
- زيدان، مهتاب محمد. (2023). دور التحول الرقمي في تحقيق الشمول المالي. مجلة روح القوانين، 20(2).
- المقالات بالأجنبية
- Peterson, K. O. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul Review.
- المداخلات:
- بشار، أحمد العراقي. (2018). الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية. المؤتمر العلمي الثاني لجامعة جيهان.
- نوران، يوسف. (2021). استراتيجيات رقمنة أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- مواقع الانترنت:
- اتصالات الجزائر. (2025، 15 أكتوبر). الفاتورة الإلكترونية. <https://www.algeriatelecom.dz/ar/particuliers/efacture>
- بورصة الجزائر. (2020). التقارير الشهرية.
- بورصة الجزائر. (2025). التقارير الشهرية.
- الموقع الرسمي لبورصة الجزائر. (4 نوفمبر، 2025). <https://www.sgbv.com>
- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. (2025, November 1). (COSOB) الموقع الرسمي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. <https://www.cosob.dz>
- Algeria Invest. (2025, November 12). Achat et vente de titres à la Bourse d'Alger : le projet de numérisation en phase très avancée. <https://www.algeriainvest.com/AlgeriaIC/public/premium-news/achat-et-vente-de-titres-a-la-bourse-dalger-le-projet-de-numerisation-en-phase-tres-avancee>
- Capex. (2025, November 10). التداول الإلكتروني. <https://capex.com/ar/academy/tadawul-elktrnoe>
- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (3 نوفمبر، 2025). <https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/invest-in-algeria/legal-framework>
- World Bank. (2025, November 7). Global Financial Inclusion Database. <https://databank.worldbank.org/source/global-financial>
- GIE Monétique. (2025, November 5). Activité paiement par mobile. <https://giemonetique.dz/activite-paiement-par-mobile>
- GIE Monétique. (2025, November 4). Activité paiement. <https://giemonetique.dz/activitepaiement>